

خارطة طريق للحفاظ على البيئة

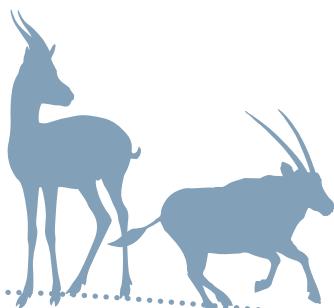


الخطة الاستراتيجية
2025-2021

© هيئة البيئة - أبوظبي (EAD) 2021

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند في أي شكل مادي (بما في ذلك التصوير أو التخزين بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية) دون الحصول على إذن كتابي مسبق من صاحب حقوق النشر. يجب تقديم إذن كتابي للجهة صاحبة حقوق الطبع والنشر لإعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، وفقاً لقانون حقوق النشر الدولي لعام 1956 والقانون الاتحادي الإماراتي رقم (7) لسنة 2002، بشأن حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة، وأي شخص يقوم بخلاف ذلك يتعرض للملاحقة الجنائية والمطالبات المدنية بالتعويض.

للحصول على هذا التقرير كملف PDF قابل للتنزيل أو للمزيد من التفاصيل حول استراتيجيةنا، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.ead.gov.ae





صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
رئيس الفخرى لهيئة البيئة - أبوظبي



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان

ممثل الحاكم في منطقة الظفرة
رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة - أبوظبي

المحتويات

6	من نحن وماذا نفعل؟
9	رسالة الادارة
17	نبذة عن هيئة إمارة أبوظبي
23	تحدياتنا البيئية
28	رؤيتنا، رسالتنا وقيمتنا
30	الالتزاماتنا وأدوارنا
33	مؤشرات الأداء الرئيسية بحلول عام 2025
37	تنفيذ خططنا الاستراتيجية
41	1. تحقيق المرونة البيئية لإمارة أبوظبي وذلك من خلال التخفيف والتكيف مع التغير المناخي، وحماية جودة الهواء والمياه البحرية
53	2. الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية
61	3. تمكين الإدارة المثلث للنفايات وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري
67	4. صون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي الشري الذي تزخر به الإمارة
75	5. قيادة تطوير السياسات والتشريعات البيئية المتكاملة
81	6. اعتماد أنظمة قائمة على الأدلة لتحقيق الامتثال البيئي، وتطبيق نماذج عمل نافذة لتنظيم عمليات الترخيص وتحقيق الاندماج
87	7. الاستفادة من النظم المتقدمة لتحليل البيانات لقيادة أنشطة البحث والتطوير والتوعية البيئية

من نحن وماذا نفعل؟

تللزم هيئة البيئة - أبوظبي، التي تأسست في عام 1996، بحماية وتعزيز جودة الهواء والمياه الجوفية بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي في النظم البيئية الصحراوية والبحرية. ومن خلال الشراكة مع جهات حكومية أخرى، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات البيئية العالمية، تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير وسياسات فعالة. كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية.





رسالة رئيس مجلس الإدارة

لطالما كانت رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة ورجل البيئة الأول، المنارة التي تضيء لنا الطريق والتي نستلهمن منها العبر والدروس لمواصلة جهودنا الحثيثة لحماية بيئتنا. ونحن على اعتاب انطلاق مسيرتنا للخمسين عاماً المقبلة، نحرص على أن نستشرف المستقبل، ونتعلم من الماضي، لنكمل المسيرة ونحافظ على إرثنا البيئي الغني ومواردننا الطبيعية التي لا تقدر بثمن، لنا وللأجيال القادمة.

ونحن ملتزمون بمواكبة التطور السريع والملحوظ لإمارة أبوظبي، بنموها المستمر وازدهارها، والتأكد من أن هذا النمو يمتزج بشكل مثالي مع جهودنا في الحفاظ على البيئة وضمان استدامة مواردها الطبيعية وتنويعها البيولوجي، لضمان بيئة صحية للجميع.

ومن خلال دورنا كأكبر سلطة تشريعية بيئية في الشرق الأوسط، والجهة المعنية بشؤون البيئة في إمارة أبوظبي، نقدم لكم في هيئة البيئة - أبوظبي استراتيجيةيتنا الجديدة والشاملة للسنوات الخمس المقبلة (2021-2025)، والتي ترسم لنا معايير الطريق للوصول نحو بيئة مستدامة من أجل مستقبل مستدام.

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
ممثل الحاكم في منطقة الظفرة
رئيس مجلس الإدارة، هيئة البيئة - أبوظبي



رسالة نائب رئيس مجلس الإدارة

مع اقترابنا من الذكرى الخمسين لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أشعر بالفخر الكبير عندما نستعرض جميع الإنجازات التي حققتها إمارة أبوظبي خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن، ويزداد هذا الشعور عند التفكير في إنجازات هيئة البيئة - أبوظبي التي تحققت منذ إنشاؤها قبل حوالي 25 عاماً من الحفاظ على المساحات الطبيعية القيمة، وحمايتها أثناء التنمية المتتسارعة التي نشهدها في كافة المجالات.

على مر السنين، واجهنا وتغلبنا على العديد من التحديات في إطار سعينا لإيجاد بيئه أفضل لأجيال المستقبل في إمارة أبوظبي، حيث نجحت إمارة أبوظبي بأن تصبح من الحكومات الرائدة في مجال البيئة على مستوى العالم، ويسعدنا مشاركة معرفتنا وخبراتنا مع الدول الأخرى. كل هذا يجعلنا واثقين من أننا نسير على الطريق الصحيح الذي رسمته لنا القيادة، ويتيح لنا تحويل تركيزنا إلى مواجهة التحديات الملحة لمستقبل أكثر استدامة.

بعد المراجعة الجادة للتحديات البيئية التي تواجه الإمارة، نعلم أننا بحاجة إلى اتباع نهج مميز وواضح المعالم لمواصلة تحقيق أهدافنا.

لذلك وضعنا في هذه الاستراتيجية أولوياتنا للسنوات الخمس القادمة، حيث نحدد فيها كيف نعتزم الاستمرار في العمل كحملة للبيئة ومواجهة تحدياتها، بينما نعمل عن كثب مع شركائنا الاستراتيجيين للبناء على نجاحاتنا التي حققناها والتصدي لتحديات اليوم، وتحقيق مستقبل أفضل لنا جميعاً.

معالي محمد أحمد الباردي
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة - أبوظبي



كلمة العضو المنتدب

نحن نتحمل مسؤوليتنا كحماة للبيئة بمنتهى الجدية، ونقدر الثقة التي يضعها مجلس إدارتنا الموقر فينا لتحقيق مهمتنا وواجبنا تجاه سكان إمارة أبوظبي.

لهذا السبب أصبحت الطبيعة الثمينة تحت إشرافنا وإدارتنا، وبعد دراسة متأنية للوضع الحالي لبيئة أبوظبي، قمنا بصياغة إستراتيجيتنا 2021-2025 للتخفيف من الآثار البيئية المحتملة، وتقليل الضغوط الحالية وحماية البيئة في إمارة أبوظبي.

نواصل برامجنا ودراساتنا البحثية الشاملة لفهم بيئه أبوظبي وتنوعها البيولوجي وأنظمتها البيئية الحرجية بشكل أفضل، سعيًا لتوقع المخاطر المستقبلية، كما نواصل تعزيز قدراتنا لمواجهة التحدي. ومع ذلك، فإننا ندرك تماماً أن قطاعات المجتمع المتعددة لها دور رئيسي تلعبه في جميع جوانب حماية البيئة والحفاظ عليها. كما ندرك أن شركاءنا يلتزمون بدمج التقدّم الاجتماعي والاقتصادي مع الاهتمام بالبيئة، ونحن نقدر هذا الدور الحيوي، وقدر مشاركتهم رؤيتنا ورؤيه قيادتنا الرشيدة.

نتطلع خلال السنوات الخمس المقبلة إلى الوفاء بالتزامنا لحماية البيئة بالشراكة مع الكثير من شركائنا، لتحقيق مستقبل مشرق ومستدام وقوى لأجيال الحاضر والمستقبل. ستمكننا هذه الاستراتيجية من مواجهة التحديات العديدة المتمثلة في الحفاظ على بيئتنا وحمايتها، وتعزيز صحة ورفاهية مجتمعاتنا، مع دعم النمو الاقتصادي المستدام في الوقت نفسه.

سعادة رزان خليفة المبارك
العضو المنتدب
عضو مجلس إدارة هيئة البيئة - أبوظبي



كلمة الأمين العام

احفلت هيئة البيئة - أبوظبي باليوبيل الفضي لتأسيسها، حيث أكملنا 25 عاماً من العمل لحماية بيئتنا ورصد ومراقبة مواردنا الطبيعية لتعزيز معرفتنا، وصقل خبراتنا، وتطوير اللوائح والسياسات وإدارة البيئة بشكل فعال لضمان حياة ومستقبل أفضل للجميع. ولا شك أننا لم نكن لنحقق ما وصلنا إليه دون التعاون المثمر والبناء مع شركائنا في النجاح الذين ساعدونا في تحقيق الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي.

بينما نتطلع إلى السنوات الخمس المقبلة من رحلتنا نحو تحقيق رؤية قيادتنا وططلعاتهم للإمارة، فإننا واثقون من قدرتنا على تحقيق التزامنا بفضل الدعم المستمر من قيادتنا الرشيدة وشركائنا المساعدين على تحقيق هذه الأهداف الطموحة.

يسعدني أن أقدم الخطة الإستراتيجية لهيئة البيئة - أبوظبي 2021-2025، والتي تغطي رؤيتنا ورسالتنا، بالإضافة إلى أولوياتنا المحددة وأهدافنا على مدى السنوات الخمس المقبلة، والتي ستتساءل في دعم خطة أبوظبي وتحقيق التطلعات المستقبلية للإمارة بنجاح.

لقد حددنا أولوياتنا وأهدافنا بعد التفكير العميق في النجاحات التي حققناها والتحديات التي واجهناها، ومراجعة وتقييم شامل للضغوط التي تؤثر على بيئنة إمارة أبوظبي، والنظر المتأني في قدراتنا. ونحن متوجهون لتنفيذ المهمة التي تنتظرنَا، ونتوقع إلى إحراز تقدم وتحقيق أهدافنا الجعل أبوظبي أفضل للجميع.

تهدف هذه النسخة المختصرة من استراتيجية إلى:

- إطلاع أصحاب المصلحة على التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه إمارة أبوظبي، فضلاً عن دورنا واستراتيجيتنا في الاستجابة لهذه التحديات.
- توفير أساس للشراكة والتعاون مع الشركاء الذين يمكن أن يساهموا في التغلب على التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه الإمارة والتنوع البيولوجي وسكان إمارة أبوظبي.

نتطلع إلى العمل معكم ونحن ننفذ هذه الإستراتيجية، مجهزين بأفضل العلوم والتكنولوجيا والكوادر المؤهلة مدفوعين بشغفنا لتحقيق تطلعات أبوظبي لمستقبل أكثر استدامة لنا وللأجيال القادمة.

سعادة د.شيخة سالم الظاهري
الأمين العام لهيئة البيئة - أبوظبي



نبذة عن بيئة إمارة أبوظبي

نبذة عن بيئة إمارة أبوظبي

تقع إمارة أبوظبي على الشواطئ الجنوبيّة للخليج العربي، وبالتحديد على مدار السرطان، مما يعني أنّا نشهد صيفاً حاراً تصل درجة الحرارة فيه إلى 50 درجة مئوية، وشتاءً معتدلاً نسبياً تتراوح درجات الحرارة فيه من 20 إلى أقل من 30 درجة، ونظراً للحرارة الشديدة ومعدل هطول الأمطار المنخفض، الذي يقلّ عن 100 ملم سنويّاً، تتسم الإمارة بظروف صحراوية شديدة الجفاف، وقد يظن البعض أن القيمة الطبيعية التي تستحق الحماية فيها قليلة للغاية، لكن على الرغم من هذه الظروف المناخيّة القاسيّة، لدينا تسعه موائل بريّة وسبعين موائل بحريّة رائعة، إلى جانب 50 نوعاً فرعياً تنتشر من قاع البحر إلى الجبل، وهو ما يعكس وفرة التنوع البيولوجي الفريد.

تتميز مياه الخليج اللامعّة بوفرة الحياة البحريّة، التي تضم حوالي 500 نوع من الأسماك، كما تعتبر موئلاً هاماً لتعشيش الطيور والسلحفاوات. هذه المياه هي موطن لأكبر عدد من دلافين المحيط الهندي الحدباء المهددة بالانقراض، وتضم ثانٍ أكبر تجمّع في العالم لأبقار البحر المعرضة للانقراض، وهذا يوضح القيمة الدوليّة للتنوع البيولوجي البحري في أبوظبي، ويعكس مسؤوليتنا في ضمان الحفاظ على هذه الكنوز الطبيعيّة. ولتعزيز جهودنا في هذا الشأن، لدينا 6 محميات بحريّة تضم محمية مروح البحريّة التي تبلغ مساحتها 4,255 كيلومتر مربع، وتتوفر هذه المناطق الحماية لـ 13.98% من مساحة نظامنا البيئي البحري الثمين.

تشمل موائلنا البحريّة الشعاب المرجانية لسلامف منقار الصقر المهددة بالانقراض، والأعشاب البحريّة لسلامف الخضراء المهددة بالانقراض، والسبخات المالحة بين المد والجزر، والتي تعتبر ضرورية للطيور الخواص والمهاجرة. تؤدي غابات القرم مجموعة متنوعة من الوظائف، حيث توفر موطنًا للحضانة للعديد من الأنواع، فضلاً عن خدمات النظام البيئي مثل تخزين الكربون، والحماية من العواصف، بالإضافة لقيمتها الجمالية.

100<
ملم

ملم من
الأمطار سنويًّا



تنوع موائلنا البرية بين الكثبان الساحلية ذات الغطاء الشجري، وواحدة من أكثر السبخات الساحلية اكتمالاً في العالم (سبخة مطي) إلى رمال الصحراء في المناطق الوسطى والغربية ووديان وقمم جبل حفيت في العين، موطن الطهر العربي المراوغ والمعرض للانقراض.

كما يوجد لدينا 13 محمية بحرية تغطي أكثر من 17 % من مساحة نظامنا البيئي البري، بما فيها محمية المها العربي التي تمتد على مساحة 5,974 كيلومتر مربع. ساهمت هذه المحمية في تحسين حالة المها العربي في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة من مهددة بالانقراض إلى معرضة للانقراض.

يبلغ إجمالي مساحة المحميات الطبيعية في أبوظبي حوالي 18,000 كيلومتر مربع من إجمالي مساحة الإمارة البالغة 67,340 كيلومتر. وسنخطط خلال السنوات القليلة المقبلة، لتوسيع هذه الشبكة لتوفير حماية أكبر لإرثنا الطبيعي.



المحمية البحريّة والبرّية في بيئَة إِمَارَة أَبُوظَبِي

% 13.9

محمية بحرية



67,340 كم²

إجمالي مساحة
أبوظبي



% 16.96

محمية برية



18,000 كم²

عدد من المحميات
النشطة



تحدياتنا البيئية

تحدياتنا البيئية

شهدت أبوظبي تحولاً ملحوظاً من حيث الازدهار الاقتصادي، وقد كان لذلك ثمن، حيث تحملت بيتتنا بعض العناء نتيجة الطفرة التنموية التي شهدتها الإمارة.

كانت وتيرة التنمية سريعة للغاية لدرجة أن البنية التحتية والضوابط البيئية والقدرة على الإنفاذ لم تكن دائماً قادرة على مواكبة هذا التقدم المتسارع. ونتيجة لذلك، نواجه الآن تحديات بيئية مثل تلوث البر والبحر والجو، والاستغلال المفرط للموارد، وتدمير الموارد، وزيادة المخاوف على صحة الإنسان.

نطلع إلى هواء نقي وصحي للتنفس، ومياه عذبة ووفيرة للشرب وزراعة المحاصيل، وبحار نظيفة للسباحة، وأسماك وفيرة للصيد. باختصار، بيئة نظيفة غير ملوثة وبها وفرة من الحياة البرية لنستمع بها. لكن بدون جهود حازمة وفعالة، قد لا نتحقق كل هذه التطلعات مرة واحدة، ولكن من الضروري أن نؤدي واجبنا بصفتنا حماة البيئة التي أنعم الله بها علينا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بمراجعة الوضع الحالي للبيئة وحدّدنا الضغوط والتأثيرات الرئيسية لتحديد استجاباتنا للسنوات الخمس المقبلة.





تحدياتنا



نظرة عن قرب
على تحدياتنا:



تلويث الأراضي
وتدهور التربة



عدم كفاية البنية
التحتية للنفايات



فقدان الموائل
وتغييرها وتجزئتها



الاستغلال المفرط
لأسماك



الآثار المحلية
للتأثير المناخي



تدني جودة الهواء وتزايد
مخاطر الإصابة بأمراض
الجهاز التنفسى

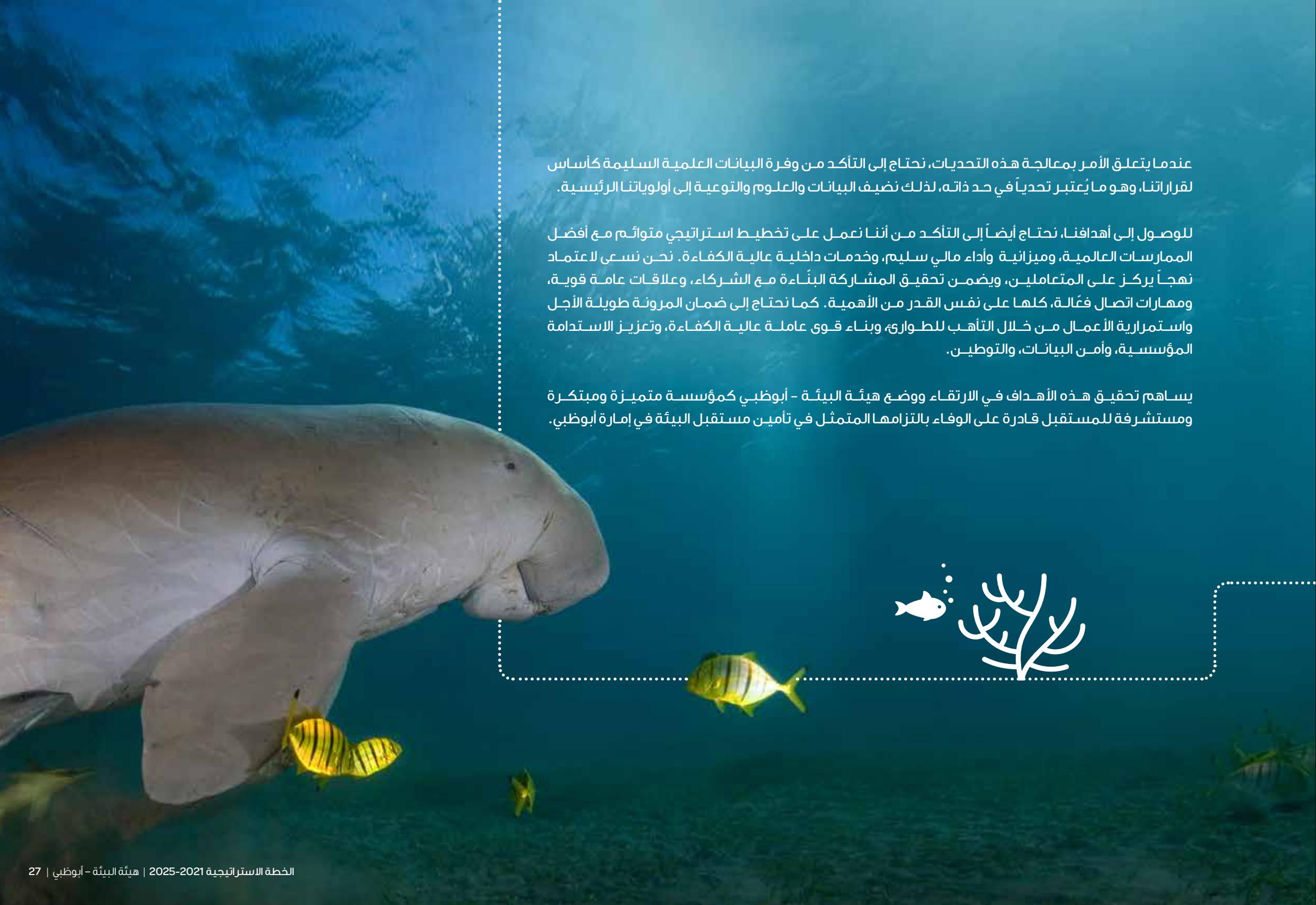


تدهور جودة
المياه البحرية



الاستخدام غير المستدام
للمياه الجوفية





عندما يتعلق الأمر بمعالجة هذه التحديات، نحتاج إلى التأكيد من وفرة البيانات العلمية السليمة كأساس لقراراتنا، وهو ما يُعتبر تحدياً في حد ذاته، لذلك نضيف البيانات والعلوم والتوعية إلى أولوياتنا الرئيسية.

للوصول إلى أهدافنا، نحتاج أيضاً إلى التأكيد من أننا نعمل على تخطيط استراتيجي متوازن مع أفضل الممارسات العالمية، وميزانية وأداء مالي سليم، وخدمات داخلية عالية الكفاءة. نحن نسعى لاعتماد نهجاً يركز على المتعاملين، ويضمن تحقيق المشاركة البناءة مع الشركاء، وعلاقات عامة قوية، ومهارات اتصال فعالة، كلها على نفس القدر من الأهمية. كما نحتاج إلى ضمان المرونة طويلة الأجل واستمرارية الأعمال من خلال التأهب للطوارئ، وبناء قوى عاملة عالية الكفاءة، وتعزيز الاستدامة المؤسسية، وأمن البيانات، والتوطين.

يساهم تحقيق هذه الأهداف في الارتقاء ووضع هيئة البيئة - أبوظبي كمؤسسة متميزة ومبتكرة، ومستشرفة للمستقبل قادرة على الوفاء بالتزامها المتمثل في تأمين مستقبل البيئة في إمارة أبوظبي.

لُؤلُؤة

البيئة

بيئة صحية مصانة ومستدامة تعزز جودة الحياة

حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الإدارة البيئية المبتكرة
والسياسات والأنظمة الفاعلة جنبا إلى جنب مع شركائنا والمجتمع



قَيْمَنَا

العمل لتحقيق النتائج

نعمل على تحقيق نتائج إيجابية في خطتنا الاستراتيجية، وإحداث تأثير ملحوظ على بيئة أبوظبي. من أجل ذلك، وضعنا أهدافاً بيئية واستراتيجية مؤسسية وتشغيلية، نقيس من خلالها تقدمنا بشكل منتظم.

التكيف والمرنة

تمر بيئتنا بالعديد من التغيرات والتحديات التي تسببها عوامل خارجية. يجب أن نتحلى بنفس القدر من المرنة للتصدي لها بفعالية.

المسؤولية والمساءلة

نحن نؤمن بالمسؤولية الواضحة للإجراءات، ونقبل بالمساءلة عن تحقيق أهدافنا.





تقديم الخدمات

- إدارة البيانات البيئية وتقديم المعلومات العلمية
- تقديم الدعم والمشورة لصنع القرار على أساس المعرفة البيئية
- دعم التعليم البيئي للمدارس وتنمية رأس المال البشري في المجال البيئي
- تعزيز الوعي البيئي والتغيير السلوكى من خلال التواصل مع المؤسسات والجهات الحكومية والمجتمع
- تشجيع تبني معايير الجودة والمطابقة البيئية
- توفير القيادة والدعم في الاستعداد والاستجابة للطوارئ البيئية
- إجراء تقييمات الأثر البيئي للمشاريع والأنشطة الجديدة والقائمة



الإدارة البيئية

- الإدارة المباشرة للمحميات الطبيعية
- صون الأنواع داخل وخارج المواقع الطبيعية لحماية التنوع البيولوجي



السياسات والتخطيط والتشريعات والإنفاذ

- مراجعة وتطوير واقتراح السياسات والخطط البيئية نيابة عن حكومة أبوظبي
- تطوير وتنفيذ وإنفاذ التشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية البيئية
- التصاريح والترخيص البيئية والتفتيش على المشاريع والأنشطة التي من شأنها تعزيز بيئتنا والتنوع البيولوجي بها
- مراقبة الامتثال للتشريعات البيئية والتأكد من الالتزام في تنفيذها



العلوم والبحوث

- تحديد الاحتياجات البحثية وملء الفجوات المعرفية استراتيجياً، لتعزيز جهود حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي
- رصد حالة البيئة وإعداد تقارير بشأنها وتقديمها ونماذجتها
- تطوير وتعزيز الابتكار التقني لمواجهة التحديات البيئية



الالتزاماتنا وأدوارنا

تأسست هيئة البيئة - أبوظبي في عام 1996 كجهة مستقلة تخولها المحافظة على البيئة وحمايتها، على النحو الموضح في المادة رقم (3) من القانون رقم (16) لسنة 2005:

تهدف الهيئة إلى حماية البيئة والحياة الفطرية وتنوعها البيولوجي في بيئتها الطبيعية، ومراقبتها وتقديم الاقتراحات والتوصيات وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لحفظها على البيئة وتنمية الحياة الفطرية. وعلى كافة الجهات الحكومية التنسيق مع الهيئة في مجالات البحوث والدراسات والبرامج المتعلقة بشؤون البيئة والحياة الفطرية.

تبعد الالتزامات المتعددة لهيئة البيئة - أبوظبي من العديد من التشريعات والقوانين الاتحادية والمحلية، إلا أن الأدوار الوظيفية الأساسية التي تؤديها نيابة عن الحكومة تمثل فيما يلي:







مؤشرات الأداء الرئيسية بحلول عام 2025

مؤشرات الأداء الرئيسية بحلول عام **2025**



دارة النفايات

- خفض معدل تولد النفايات البلدية الصلبة اليومية إلى 1.4 كجم/الفرد، تحويل 70% من النفايات الخطرة و 39% من النفايات الصلبة غير الخطيرة عن مطامر النفايات

الطباطبائي

- تنفيذ 100% من خطط الطوارئ المعتمدة
والمحدثة للمخاطر البيئية العالمية

خطط السياسات، والتشريعات، و عمليات التقييم

- تتنفيذ 100% من السياسات والتشريعات
البيئية المخطط لها
 - يشكل كامل للشروط البيئية
نسبة المرافق المرخصة الممتنعة

تحليل البيانات والبحوث

- ٧٠% من البيانات المتوفرة عبر الأقمار الصناعية مدمجة في قاعدة البيانات البيئية
 - تفويض ١٠٠% من الأبحاث البحثية المعتمدة

المياه الجوفية

- خفض نسبة المياه الجوفية المستخرجة سنويًا إلى 1,770 مليون متر مكعب تحقيق 74% في جودة المياه الجوفية 0% زيادة في مساحة المناطق المستنفدة للمياه الجوفية 9% نسبة استخدام المياه الجوفية المستبدلة بال地下水 البُردي

٦٣

- تحقيق 78% في مؤشر الامتثال لجودة التربية

التغير المناخي

- انخفاض ابعاد غازات الدفيئة بنسبة 15 % مقارنة بعام 2016
 - تنفيذ خطط حماية لجميع القطاعات المعرضة للتغير المناخي

جودة الهواء

- تحقيق المعايير الوطنية لجودة الهواء طوال العام
 - توافق تام مع معايير التعرض للجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء التي يبلغ قطرها (2.5 ميكرومتر)
 - 90 % من أيام السنة التي تلي المعايير الوطنية لجودة الهواء بنهائية عام 2025

التنوع البيولوجي

- المحافظة على 90% من منطقة الموارد الطبيعية في أبوظبي
 - المحافظة على نسبة 21% من مساحة البيئة البرية و 21% من مساحة البيئة البحرية كمحميات طبيعية
 - تحسين، عاماً فـ، حالة الأنظمة المهددة

مصادد الأسماك

- تحقيق 81% من الاستغلال المستدام لمصايد الأسماك
 - تحقيق 30% من متوسط الحجم النسبي للمخزون السمكي
 - تحقيق زيادة بنسبة 30% من إنتاج استزراع الأحياء المائية مقارنة بالصيد البري.

جودة المياه البحرية

- التزام كامل بمعايير جودة المياه البحرية
 - تحقيق كافة المعايير الخاصة بالمؤشرات الميكروبية
 - الالتزام بالمعايير الخاصة بالجودة العامة

النهاية

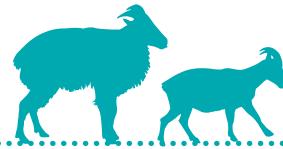
- ٩٠% نسبة الوعي السئ للشكاوى





تنفيذ خطتنا الاستراتيجية

أولوياتنا الرئيسية



2

الادارة المستدامة لموارد المياه الجوفية

- المحافظة والإدارة المستدامة لمخزون المياه الجوفية
- وضع التشريعات ومراقبة حماية التربة



1

تحقيق المرونة البيئية لإمارة أبوظبي وذلك من خلال التخفيف والتكييف مع التغير المناخي، وحماية جودة الهواء والمياه البحرية

- وضع سياسات وتشريعات للتخفيف من التغير المناخي والتكييف مع آثاره
- وضع سياسات وتشريعات لتحسين جودة الهواء وتقليل التلوث الضوضائي
- وضع التشريعات ومراقبة التحسينات في إدارة جودة المياه البحرية المحيطة

6



- اعتماد أنظمة قائمة على الأدلة لتحقيق الامتثال البيئي، وتطبيق نماذج عمل نافذة للتنظيم عمليات الترخيص وتحقيق الالتزام
- إجراء التقييم البيئي ومبادرات التراخيص والامتثال والإنفاذ
 - إدارة الطوارئ البيئية

5

- قيادة تطوير السياسات والتشريعات البيئية المتكاملة
- وضع وتقدير وإطلاق سياسات وخطط وتشريعات متكاملة
 - تقييم التفاعلات البيئية بين المجتمع والاقتصاد



4

صون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي الثري الذي تزخر فيه الإمارة

- إجراء البحوث في مجال الصون والاستعادة
والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي
- وضع التشريعات والسياسات التنفيذية للتعافي
والاستغلال المستدام لمصايد الأسماك

3

تمكين الإدارة المثلثى للنفايات وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري

- وضع سياسات وأنظمة للإدارة
المتكاملة للنفايات وتشجيع
الاقتصاد الدائري

7

الاستفادة من النظم المتطورة لتحليل البيانات لقيادة أنشطة البحث والتطوير والتوعية البيئية

- جمع البيانات والاستفادة من النظم المتطورة
لتحليل البيانات
- تعزيز البحث والتطوير البيئي لإمارة أبوظبي
- تقديم برامج التوعية البيئية المطلوبة



أولوياتنا الرئيسية

تحقيق المرونة البيئية لإمارة
أبوظبي وذلك من خلال
التخفيف والتكييف مع التغير
المناخي، وحماية جودة الهواء
والמים البحري

1

وضع السياسات والتشريعات الخاصة بالتحفيض والتكيف مع التغير المناخي

1.1



تعتبر مساهمة أبوظبي الإجمالية من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ضئيلة، حيث تساهم دولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها بنسبة 1% فقط من هذه الانبعاثات. لكن مساهمتها من انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة الاقتصاد المتنامي والسكان لا تزال في ازدياد. حيث تزيد انبعاثات غازات الدفيئة في أبوظبي بنسبة 5.3% سنويًا منذ عام 2010، حتى وصلت إلى ما يقرب من 135,400 جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2016. من المرجح أن يؤدي التغير المناخي الناجم عن الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة (بما في ذلك تلك الصادرة عن أبوظبي) إلى التغيرات البيئية التالية:



تعتبر إمارة أبوظبي بشكل خاص، من المناطق المعرضة لتغيرات التغير المناخي. ويرجع ذلك إلى المناخ القاسي والجاف والمناطق الساحلية المنخفضة، والتي تعتبر موطنًا لغالبية الناس والنشاط الاقتصادي. وتشمل آثار التغير المناخي زيادة العواصف وعوامل التعرية، مما يؤثر على التنمية الساحلية وتعشيش الكائنات الساحلية مثل السلاحف، فضلًا عن فقدان الموارد وحالات النفق والتدحرج البيئي مثل ابصاض المرجان.

زيادة حموضة المياه البحرية: سبب في انخفاض درجة الحموضة (الرقم الهيدروجيني - pH) للمياه بمقدار 0.01 وحدة منذ عام 1990

انخفاض معدل هطول الأمطار: انخفض معدل هطول الأمطار بمقدار 80 ملم بين عامي 1982 و 2013

زيادة توافر ظواهر الطقس والمناخ الشديدة: يشير تحليل هيئة البيئة - أبوظبي إلى ارتفاع وتيرة وشدة العواصف مثل إعصار جونو في عام 2007 وعواصف عام 2015

زيادة درجة حرارة الهواء: لوحظت زيادة بمقابل حوالي 1 درجة مئوية على مدى المائة عام الماضية، ومن المتوقع حدوث زيادة في مناطق اليابسة بمقدار 3-2 درجة مئوية بين عامي 2079-2060

ارتفاع درجة حرارة سطح البحر: معدل الزيادة في الخليج العربي يتسارع أكثر من المعدل العالمي، حيث يصل إلى 1.5 درجة مئوية تقريبًا مقابل حوالي 0.7 درجة مئوية منذ عام 1984

ارتفاع مستوى سطح البحر: يتوقع أن يتراوح الارتفاع بين 0.5 و 0.65 م بحلول عام 2100



نطاق عملنا



تلعب هيئة البيئة - أبوظبي دوراً واضحاً في تطوير المعرفة العلمية السليمة لتعزيز قدراتنا على التخفيف من آثار التغير المناخي والتكييف معها، وخلال السنوات الخمس المقبلة، سنتعمل مع الشركاء المعنيين على المستوى الوطني والم المحلي، لمواصلة تحديد وتوضيح حوكمة تغير المناخ. كما سنركز على تحسين عملية جمع البيانات من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتقنيات المكانية، وتوافر البيانات وخدمات المعلومات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون، فضلاً عن التدابير المتعلقة بالتأثيرات على الصحة، وعلى القطاعات المختلفة، وكذلك على الأنواع والموائل وخدمات النظام البيئي.

وإدراكاً للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي، ستضع هيئة البيئة - أبوظبي سياسات واضحة لإمارة أبوظبي، بما يتماشى مع السياسات على المستوى الاتحادي، بالإضافة إلى خطة شاملة للتخفيف من الآثار المناخية.

تشكل 94% من انبعاثات الغازات الدفيئة في أبوظبي من أربعة مصادر فقط: الكهرباء والمياه (30%) والصناعة والتصنيع (26%) والنفط والغاز (23%) والنقل (15%). ومع وضع ذلك في الاعتبار، ستعمل هيئة البيئة - أبوظبي مع شركاؤها الاستراتيجيين لوضع سياسات واستراتيجيات وعلاقات مؤسسية واضحة لإدارة هذه الانبعاثات وتطوير استراتيجيات التكيف. تتمثل الجوانب الرئيسية لهذا التحدي في نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) لأنبعاثات غازات الدفيئة، ومحفزات الإدارة السليمة لهذه الانبعاثات.

كماتراقب هيئة البيئة - أبوظبي باستمرار الأنواع والموائل المعرضة للتأثيرات التغير المناخي، وتحديث أساليب الحفظ لحماية خدمات النظام البيئي التي توفرها هذه الأنواع والموائل للسكان.

تشكل 94% من انبعاثات الغازات الدفيئة في أبوظبي من أربعة مصادر فقط:



نتائجنا المرجوة

- خفض معدل انبعاثات الكربون للفرد
- انبعاثات غازات الدفيئة محدودة ضمن الأهداف المتعلقة بخط الأساس لعام 2016
- حماية المناطق الساحلية الهشة من ارتفاع منسوب مياه البحر
- التقليل من آثار التغير المناخي على الأنواع المعرضة لها



مؤشرات الأداء

- انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 15% مقارنةً عام 2016
- تنفيذ خطط حماية لجميع القطاعات المعرضة للتغير المناخي



أهدافنا الرئيسية

- تبني نهج متكامل للتغير المناخي يتوافق مع الخطة وإطار العمل الاتحادي
- العمل مع قطاعات الانبعاثات للتخفيف من آثار التغير المناخي مع تعزيز اللوائح التنظيمية الواضحة
- دعم نشر تدابير التكيف عبر القطاعات لتعزيز المرونة
- تعزيز المعرفة والرؤية وقدرات التنبؤ بشأن التغير المناخي



وضع السياسات والتشريعات التنظيمية ومراقبتها لتحسين جودة الهواء وتقليل التلوث الضوضائي



تحدياتنا البيئية

تعتبر حماية جودة الهواء وإدارة المواد المستنفدة للأوزون أمراً بالغ الأهمية للصحة العامة وجودة الحياة في أبوظبي. حددت الاستراتيجية وخطوة العمل الوطنية للصحة البيئية بدولة الإمارات العربية المتحدة تلوث الهواء الخارجي باعتباره أكبر خطر بيئي منفرد على الصحة العامة، وملوثات الهواء الرئيسية التي يمكن أن تضر بصحة الإنسان، هي:

ثاني أكسيد الكبريت

لا يزال التركيز أقل من الحدود الوطنية لجودة الهواء، لكنه ارتفع بمعدل 13% سنوياً بين عامي 2015 و 2018. وهو الأعلى في منطقة الظفرة، فقد يمثل تحديات مستقبلية على جودة الهواء.

4

ثاني أكسيد النيتروجين
لا ينبعث مباشرة من مصادر طبيعية أو من أنشطة الإنسان، ولكنه يتشكل في الغلاف الجوي من خلال التفاعل الكيميائي الضوئي للملوثات الأولية (المركيبات العضوية المتطايرة وأكسيد النيتروجين) في وجود ضوء الشمس. يمكن أن تساهم أنشطة النفط والغاز وبعض العمليات الصناعية ومحطات الوقود والنقل في تكوينه

3

الأوزون الأرضي (O_3)
هو ملوث ثانوي يتكون من تفاعلات كيميائية تشمل على أكسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة ضوء الشمس، بالإضافة إلى كونه خطراً على صحة الإنسان، كما أن الأوزون سام أيضاً للنباتات، ويمكن أن يسبب نخر الأوراق، ويؤثر على التمثيل الضوئي، وبالتالي يقلل من إنتاجية المحاصيل والأشجار

2

الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء (PM)
تشهد أبوظبي تركيزات عالية من الجسيمات الدقيقة العالقة التي يبلغ قطرها 2.5 و 10 ميكرومتر، والتي تباع من مصادر طبيعية أو من أنشطة الإنسان. تعتبر الجسيمات التي يبلغ قطرها 10 ميكرومتر مستقرة، ولكنها تتجاوز معايير جودة الهواء أثناء العواصف الترابية، وأحياناً تزيد بمقابل 14 مرة عن معايير منظمة الصحة العالمية. كما أن تركيزات الجسيمات التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر أعلى بكثير من معايير منظمة الصحة العالمية، وقد زادت مؤخراً

1

تشمل ملوثات الهواء الأخرى كبريتيد الهيدروجين، والمركبات العضوية المتطايرة والكربون الأسود وغيرها، ولا توجد حدود وطنية وجهد رصد كافية لها، ولكن آثارها السلبية المحتملة على الصحة والبيئة تعتبر هدف للتقييم.

نطاق عملنا

خلال السنوات الخمس المقبلة، ستتركز هيئة البيئة - أبوظبي على ضمان عدم تأثير جودة الهواء المحيط والضوابط الخارجية في أبوظبي سلباً على صحة الإنسان أو البيئة، والعمل مع شركائنا داخل الحكومة وعبر القطاعات المختلفة على السياسات والتشريعات لتحقيق هذا الهدف.

بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة، سنقوم بتطوير استراتيجية وطنية لجودة الهواء تهدف إلى وضع متوسط ل معدل الجسيمات الدقيقة التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر خلال 24 ساعة، إلى جانب التشريعات الخاصة بالانبعاثات الصناعية، وحدود تركيز الملوثات مثل كبريتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكبريت، حيث سنعمل أيضاً مع القطاع الصناعي لتطوير لوائح الإبلاغ الذاتي للجهات المُرخصة، بمعايير بيانات موحدة.



باستخدام التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي، سنقوم بما يلي:

- توسيع نطاق الربط الإلكتروني لشبكة مراقبة جودة الهواء
- تطوير أنظمة المراقبة المستمرة لأنبعاثات المداخن الصناعية
- تطوير أدوات نمذجة الانتشار لتعزيز تطوير السياسات والتشريعات



بالتعاون مع أصحاب المصلحة سنقوم بما يلي:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات لقطاع النقل فيما يتعلق بمراقبة انبعاثات الهواء والتنظيم والمعايير والرقابة والامتثال
- وضع حواجز لبني الطاقة النظيفة وأفضل الممارسات البيئية وأفضل التقنيات المتاحة
- استخدام أدوات مبتكرة لتقدير تأثير جودة الهواء والضوابط على صحة الإنسان



نتائجنا المرجوة

- الحفاظ على تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت والأوزون والجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر ضمن المعايير المقبولة
- تقليل تركيزات الجسيمات الدقيقة العالقة التي يبلغ قطرها 10 ميكرومتر، بما يتماشى مع مستوى التركيزات الإقليمية
- تقليل مستويات الضوضاء ضمن المعايير المقبولة، دون التأثير على الحياة البرية



مؤشرات الأداء

- تحقيق المعايير الوطنية لجودة الهواء طوال العام
- توافق تام مع معايير التعرض للجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر
- 90% من أيام السنة التي تلبي المعايير الوطنية لجودة الهواء بنهائية عام 2025



أهدافنا الرئيسية

- العمل مع القطاعات الرئيسية للانبعاثات لتنفيذ السياسات والخطط المتفق عليها
- تعزيز دورنا التنظيمي
- توسيع فهمنا لجودة الهواء وتأثيراته، لتوفير تحليل قوي وموثوق



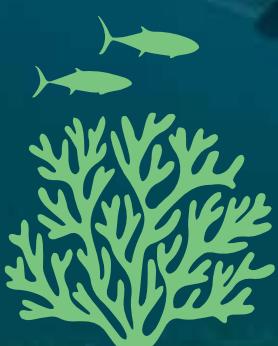
تحسين الاداء التنظيمي والرقابي لإدارة جودة المياه البحرية المحيطة

3.1

تحدياتنا البيئية

تعتبر المحافظة على جودة المياه البحرية أمراً ضرورياً لحماية الصحة العامة وبيئتنا ومصايدنا السمكية، فضلاً عن استزراع الأحياء المائية والسياحة والأنشطة الترفيهية. لكن إذا لم تتم إدارة الزيادة السكانية والتلوّن الاقتصادي، فقد يؤدي النمو المتتسارع إلى تهديدات تشمل زيادة في تصريف المياه المعالجة الصناعية، وتصريف الرواسب من الإنشاءات الساحلية، فضلاً عن التصريفات غير القانونية التي تحتوي على مسببات الأمراض.

يمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى نمو مفرط للطحالب، وانخفاض محتوى الأكسجين مما يؤدي إلى تكاثر الطحالب الضارة، وانخفاض الإنتاجية، وتدهور الأعشاب البحرية والنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، وانخفاض إنتاج مصايد الأسماك. كما تعتبر تركيزات رواسب المعادن الثقيلة مصدر قلق في قناة مصفح الجنوبية بالمنطقة الصناعية بالقرب من مدينة أبوظبي، حيث يمكن أن تشكل مخاطر صحية على المدى الطويل.



نطاق عملنا



يشمل الدور الأساسي لهيئة البيئة - أبوظبي المراقبة البيئية طويلة المدى لجودة المياه البحرية، وإجراء الدراسات البيئية المستهدفة في الموقع عاليه الخطورة أو المتأثرة، وإدارة البيانات وخدمات المعلومات، وأنشطة الترخيص والتفتيش والإنسافة، وتخطيط إدارة الطوارئ والاستجابة للحوادث البيئية البحرية.



على مدى السنوات الخمس المقبلة، سنواصل التنسيق مع شركائنا الاستراتيجيين بشأن تطوير التشريعات التي تغطي التصريحات الناتجة عن القطاعات الملوثة ذات الصلة، لضمان إطار تنظيمي فعال لقطاعات مثل الشحن والنفط والغاز والبناء والصناعة. كما سنعمل مع وزارة التغير المناخي والبيئة لضمان تحقيق التوافق بين التشريعات في الإمارات، جنباً إلى جنب مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ لعمليات الشحن.

فيما يتعلق بجودة المراقبة والتقييم، سنزيد من وتيرة جمع العينات لتعزيز جودة المياه البحرية، خاصة في منطقة الظفرة، وإنشاء محطات مراقبة إضافية على طول ساحل أبوظبي، وفي المناطق ذات الحساسية البيئية.

سنسعى أيضاً إلى تشجيع المشاركة العامة في البحث العلمي، بما في ذلك العمل مع أصحاب قوارب الصيد لاستخدام قواربهم في جمع البيانات. كما سنستفيد من الابتكارات مثل صور الأقمار الصناعية وتقنيات الطائرات بدون طيار للمراقبة.

نتائجنا المرجوة

- حماية البيئة البحرية الساحلية من الإثراء المفرط للمغذيات
- تقليل المخاطر على الصحة العامة من التلوث الجرثومي أو الفيروسي أثناء الرياضات المائية والسباحة في الشواطئ العامة
- تقليل حالات تكاثر الطحالب الضارة المحتملة



مؤشرات الأداء

- التزام كامل بمعايير جودة المياه البحرية
- تحقيق كافة المعايير الخاصة بالمؤشرات الميكروبية والمتعلقة بالصحة العامة



أهدافنا الرئيسية

- العمل مع القطاعات والهيئات ذات الصلة لتنظيم عمليات التصريف بشكل فاعل
- إجراء المراقبة لتعزيز عمليات البحث واتخاذ القرار







أولوياتنا الرئيسية

2

الادارة المستدامة لموارد
المياه الجوفية

المحافظة على مخزون المياه الجوفية وإدارتها بشكل مستدام

1.2

تحدياتنا البيئية

تعتبر المياه الجوفية مورداً حيوياً وغير متتجدد في أبوظبي، حيث ينخفض معدل إعادة التغذية بشكل ملحوظ مقارنة بعمليات السحب، الأمر الذي أحدث انخفاض كمي ونوعي بشكل عام، إذ يبلغ معدل التغذية الطبيعية حوالي 113 مليون متر مكعب في السنة بالإضافة إلى 724 مليون متر مكعب إضافية من التدفقات العائدة من الري وفاقد المياه، مقابل معدل سحب سنوي قدره 2,203 مليون متر مكعب، وينتتج عن ذلك استنفاد سنوي إجمالي بمقدار 1,366 مليون متر مكعب.

يوجد في إمارة أبوظبي حوالي 606,000 مليون متر مكعب من المياه الجوفية الموجودة بشكل رئيسي في طبقة المياه الجوفية الضحلة، منها حوالي 340,000 مليون متر مكعب تعتبر ذات جودة، ويمكن استخدامها.

يبلغ معدل الاستخراج الحالي للمياه الجوفية حوالي 20 ضعف معدل التغذية الطبيعية، وتشكل الزراعة (~ 83 %) والغابات (12 %) الجزء الأكبر من الاستخدام.

انخفاض الجودة

- 97 % من كمية المياه الجوفية في أبوظبي اليوم مصنفة أنها قليلة الملوحة أو مالحة، وحوالي 3 % فقط من إجمالي المياه مصنفة على أنها عذبة، على طول الساحل وبين الظفرة والعين، كما يتجاوز إجمالي المواد الصلبة الذائبة 100,000 ملجم/لتر، أي أكثر من ستة أضعاف عتبة الأمان
- تضاءلت الجودة أيضاً بسبب التركيزات العالية للمواد الكيميائية مثل النترات والببورون والفلورايد من الأسمدة والمصادر الأخرى



مستويات متراجعة

- أدت معدلات السحب المرتفعة إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية في جميع أنحاء الإمارة، الأمر الذي أثر على مدينة العين وهلال ليو بشكل خاص، حيث انخفض مستوى سطح الماء إلى 50 متراً في آخر 25 عاماً في بعض المناطق. كما تم إعلان عدة مناطق كمناطق حمراء (مستنزفة)، وتم حظر سحب المياه منها



نطاق عملنا



على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستتعاون هيئة البيئة - أبوظبي مع الجهات المعنية لتنفيذ سياسة أبوظبي للمياه الجوفية، ووضع خطة مشتركة طويلة الأجل لموازنة السياسات والأهداف للحفاظ على المياه الجوفية، والمساهمة بفعالية في الإدارة المتكاملة لموارد المياه الجوفية.

سنقوم بذلك من خلال تطوير خطة الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتوسيع شبكة مراقبة المياه الجوفية (حالياً 452 بئراً)، وتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تقييم جودة المياه الجوفية الذي يركز على عدد موسع من مؤشرات الجودة، واستكشاف إمكانات الخزان الجوفي للمياه الجوفية العميق.

سنحفز استخدام الفعّال للمياه الجوفية من خلال إدخال نظام غطاء السحب، الذي يمكن توسيعه إلى نظام الحد الأقصى والإتجار. كما سنقوم بتنفيذ برنامج مراقبة السحب، وتركيب عدادات على جميع الآبار بما في ذلك تلك المستخدمة في الغابات، وتقييم طرق القياس عن بعد.

سنوفر إمدادات مياه الري لطريق دبي بحوالي 140 ألف متر مكعب من المياه المعالجة يومياً، وسنزيد 4,015 مزرعة في منطقة العين و32 منطقة غابات بحوالي 250 ألف متر مكعب من المياه المعالجة يومياً، ونضع خططاً لتزويد المزارع والغابات في ليوا بالمياه المحلاة.

كما سنبذل قدرنا في البحث والابتكار من خلال تقييم حقن الآبار غير المستغلة بالمياه المحلاة في منطقة الظفرة، ودراسة آثار مشروع تخزين احتياطي استراتيجي للمياه في الشويب، وتقييم المياه الناتجة عن النفط والغاز وغيرها من البدائل الأخرى، وإجراء دراسات حول استخدام تصريف المياه المالحة لإنتاج نبات الساليكوريانا الذي ينمو باستخدام المياه المالحة، واستزراع الأحياء المائية في ثمان مزارع.

نتائجنا المرجوة

- زيادة عدد السنوات الفعالة المتبقية في احتياطيات المياه الجوفية الصالحة للاستخدام
- خفض حجم المياه الجوفية المستخدمة سنويًا في الزراعة
- انخفاض مستويات ملوحة المياه الجوفية أو الحفاظ عليها
- زيادة استخدام المياه المعاد تدويرها للأغراض المناسبة



مؤشرات الأداء

- خفض نسبة المياه الجوفية المستخرجة سنويًا إلى 1,770 مليون متر مكعب
- تحقيق 74% في جودة المياه الجوفية
- 0% زيادة في مساحة المناطق المستنفدة للمياه الجوفية
- 9% نسبة استخدام المياه الجوفية المستبدلة بالمصادر البديلة



أهدافنا الرئيسية

- تعزيز التخطيط المتكامل مع شركائنا للمحافظة على المياه الجوفية
- إدارة الإمدادات لحماية مستوى وجودة احتياطي المياه
- تعزيز إدارة الطلب على المياه الجوفية
- توسيع معرفتنا باستخدامات المياه والمخزون المتوفر



أنظمة حماية التربة ومراقبتها

2.2

تحدياتنا البيئية

يعتبر مناخ أبوظبي شديد الجفاف، ومحودية المياه الجوفية الصالحة للاستخدام من أهم التحديات في الحفاظ على جودة موارد التربة الثمينة بالإمارة.

قلة هطول الأمطار
تؤدي إلى ارتفاع
مستويات ملوحة التربة



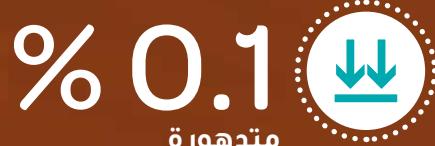
ارتفاع درجات الحرارة
والتبخر يزيدان
ملوحة التربة



الطقس الجاف
يؤدي إلى التعرية
بفعل الرياح



أشار مسح أجريناه في عام 2009 على 5.7 مليون هكتار



بالإضافة إلى ذلك، أدى النمو في القطاع الزراعي (6.3 % سنوياً على مدار 33 عاماً) إلى تعزيز ممارسات الزراعة غير المستدامة، مثل الرعي الجائر، وتلوث التربة بسبب الاستخدام المفرط للأسمدة، وتملح التربة الثاني، بسبب الري المفرط بالمياه قليلة الملوحة والمالحة.

تدهور التربة يوجد في أجزاء كثيرة من الإمارة، حيث أشار مسح أجريناه في عام 2009 على 5.7 مليون هكتار، إلى أن 22.6 % من الأراضي متدهورة للغاية، و 0.1 % متدهورة بدرجة معتدلة، و 77.3 % متدهورة بشكل طفيف، إلا أن أسوأ حالات التدهور سُجلت بشكل رئيسي في المناطق الساحلية، وحوالي 5.4 % من التربة كانت مناسبة للزراعة المروية بدرجة متوسطة إلى عالية.

كما أن الطمر غير الصحي للنفايات، والتسلل النفطي، والتصريف غير القانوني للنفايات الصناعية، وحقن المياه المالحة في التربة لها تأثير ضار على التربة، بالإضافة إلى أن بيانات التلوث محدودة، لكن برنامج هيئة البيئة - أبوظبي لمراقبة جودة التربة، الذي تم إطلاقه في عام 2018، أظهر أن النikel يتجاوز الحدود المسموح بها للأراضي الزراعية في 29 % من العينات، وأن الزرنيخ يتجاوز حدود الأراضي السكنية في 14 % من العينات، كما يوجد تلوث محتمل من إجمالي الهيدروكرbones البترولية في المناطق الصناعية.



نطاق عملنا



ستركز هيئة البيئة - أبوظبي، خلال السنوات الخمس القادمة، على تطوير السياسات والتشريعات التي تحمي ترثتنا من المزيد من التدهور والتلوث، وستضع إطاراً تنظيمياً هو الأفضل في فئته للتخلص من النفايات، ووضع خطة ترخيص للمركبات الناقلة للنفايات، وضمان تنفيذها مع التركيز على الحد من مناطق الرمي العشوائي، كما ستنضع تشريعات لمنع اختيار الموارد الطبيعية الحرجية كموقع تطوير، وتنفيذ التشريعات الخاصة بالاعتبارات البيئية كجوانب إلزامية للتخطيط الحضري وتقسيم المناطق.

سنقدم مسوحات سنوية لجودة التربة في المناطق السكنية والصناعية والزراعية، وسننفذ مشروع جرد لتعزيز قاعدة بيانات التربة بالهيئة، وتزويد صناع القرار ببيانات دقيقة للمساعدة في استدامة قطاعي الزراعة والغذاء في الإمارة، ووضع برنامج لرصد التغيرات في الملوحة في 100 مزرعة في جميع أنحاء الإمارة.

للتحفيض من استخدام المياه قليلة الملوحة للري، سنقوم بتزويد 4,015 مزرعة في منطقة العين و32 من مناطق الغابات بحوالي 250,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة يومياً، وسنقوم بتطوير برنامج لمحطات تحلية المياه الصغيرة في 1,200 مزرعة.

بالشراكة مع أصحاب المصلحة، سنددد المناطق الأكثر تضرراً من التملح، وسنعمل على إطلاق برامج استعادة الأراضي لعكس التأثير.

كما سنبذل قدرنا في الابتكار، باستخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار لتقييم الجودة، والبحث عن الممارسات المستدامة للتخلص من المياه المالحة الناتجة عن محطات تحلية المياه الصغيرة، وإجراء البحوث بشأن احتجاز الكربون.



نتائجنا المرجوة

- انخفاض ملوحة التربة في الأراضي الزراعية المروية
- التقليل من تدهور وتلوث التربة الساحلية والداخلية



مؤشر الأداء

- تحقيق 78 % في مؤشر الامتثال لجودة التربة



أهدافنا الرئيسية

- وضع وتنفيذ نهج متكامل وإطار تنظيمي لحماية التربة بالتنسيق مع شركائنا
- أخذ العينات واجراء مسح جودة التربة لتمكين البحث القائم على البيانات





أولوياتنا الرئيسية

تمكين الإدارة المثلثي
للنفايات وتشجيع مبادئ
الاقتصاد الدائري

3

تطوير سياسات ولوائح الادارة المتكاملة للنفايات وتشجيع الاقتصاد الدائري

1.3

تحدياتنا البيئية



مع استمرار نمو إمارة أبوظبي، ارتفع معدل إنتاج النفايات الصلبة بنسبة 6% سنوياً بين عامي 2015 و2018 مسافة بين 9.99 مليون طن في 2018.

ينتancock معدل توليد النفايات في بعض القطاعات ذات المساهمة الكبيرة، حيث يساهم القطاع التجاري والصناعي بحوالي (35%) وقطاع البناء والهدم (32%) والبلديات (18%). على الرغم من أنها لا تزال تشكل أكثر من 80% من إجمالي النفايات. تتزايد النفايات الزراعية بنسبة 39% كل عام، ولكن هذا يرجع إلى حد كبير إلى الحد من نشاط الرمي العشوائي للنفايات، ودمجه في البيانات الإجمالية، حيث تشكل النفايات الخطرة 2% فقط من إجمالي النفايات.

يتم إلقاء ثلثي النفايات في المكبات والمطامر. ومع ذلك، فإن تطوير البنية التحتية المناسبة للتخلص من النفايات لا يواكب الكميات المتزايدة من النفايات المتولدة. يوجد في إمارة أبوظبي مطمر صحي صغير واحد، و11 مكبّاً قانونياً، و4 مرافق لإعادة التدوير، و6 محطّات حرق و4 مرافق للتسميد، لكن المسح الذي أجريناه في عام 2014 أشار إلى وجود حوالي 18,000 مكبّ غير قانوني.



تشمل التحديات البيئية العديدة المرتبطة بعدم كفاية مرافق التخلص من النفايات ما يلي:

التأثيرات على الحياة البرية من تدمير الموارد، والوقوع في شرك النفايات، ونفوق الحيوانات بسبب تناول النفايات، وخاصة في المناطق القريبة من المكبات



تعرض الإنسان للآفات الحاملة للأمراض مثل البعوض والفئران



إطلاق غازات الدفيئة مثل الميثان بسبب التحلل اللاهوائي للمواد العضوية في المكبات والمطامر



تلويث التربة والمياه الجوفية من المادة المرتشحة التي تنتجهها النفايات



المشاكل الصحية التي تؤثر على العاملين في موقع إدارة النفايات بسبب التعرض للجسيمات المحمولة جواً والتربة الملوثة



جودة الهواء والرائحة المزعجة من انبعاثات الغازات مثلكبريتيد الهيدروجين ومياه الصرف الصحي والميثان



تتمثل الجوانب الرئيسية لمواجهة تحدي إدارة النفايات في الإمارة في الاستمرار في تقليل إجمالي توليد النفايات، وفصل مصادر النفايات لتمكين المعالجة التفاضلية، والاستثمار في البنية التحتية المناسبة، وتشديد الإنفاذ التنظيمي للتخلص من النفايات بطريقة غير قانونية، ومعالجة النفايات القديمة وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.



نطاق عملنا



خلال السنوات الخمس المقبلة، ستضمن هيئة البيئة - أبوظبي وجود حوكمة واضحة وشاملة لقطاع النفايات، مع وضع وتطوير سياسات وتشريعات لضمان التحسين المستمر. كما سنقوم بصياغة استراتيجية وطنية لإدارة المتكاملة للنفايات تماشياً مع التوجهات الحكومية. سيشمل ذلك مبادرات مثل سياسة تجعل أبوظبي خالية من الأكياس البلاستيكية التي تستخدمة مرة واحدة.

سنقوم بتطوير إطار تنظيمي متكامل مع السياسات والمبادئ التوجيهية لتشجيع الحد من النفايات، وزيادة فرص إعادة التدوير واستعادة المواد. ستشمل ذلك مشروع استخراج الوقود الحيوي من النفايات، وقواعد الممارسة الخاصة بالبطاريات المستعملة.

سنعمل مع الشركاء المعنيين على تطوير وتنفيذ حواجز لممارسات الاقتصاد الدائري، التي تركز على تقليل توليد النفايات وإعادة استخدامها وفصلها، وبرامج إعادة التدوير، ومعاقبة استخدام المكببات غير القانونية والرمي العشوائي.

ستعمل هيئة البيئة - أبوظبي أيضاً مع شركائنا التشغيليين لمعالجة مشكلة النفايات في المكببات غير القانونية.



نتائجنا المرجوة

- انخفاض حجم النفايات البلدية الصلبة
- تحويل النفايات البلدية الصلبة ومخلفات البناء والهدم والمخلفات الزراعية من مكبات النفايات
- تحسين إدارة ومعالجة النفايات الخطرة قبل إعادة استخدامها أو التخلص منها



مؤشرات الأداء

- خفض معدل تولد النفايات البلدية الصلبة اليومية إلى 1.4 كجم/الفرد



- تحويل 70 % من النفايات الخطرة و 39 % من النفايات الصلبة غير الخطرة عن مطامر النفايات



أهدافنا الرئيسية

- تبني نهج متكامل لإدارة النفايات، وتنسيق الإجراءات عبر القطاع، والربط مع المستهدفات ذات الصلة لدولة الإمارات العربية المتحدة
- وضع إطار تنظيمي قوي لدعم الاقتصاد الدائري والمعالجة السليمة بيئياً والتخلص من النفايات
- دعم الشركاء المعنيين لضمان جمع بيانات النفايات الدقيقة في الوقت المناسب





أولوياتنا الرئيسية

صون وحماية وتعزيز
التنوع البيولوجي الثري
الذي تزخر به الإمارة

4

1.4

التنوع البيولوجي: البحث والصون والاستعادة والاستخدام المستدام

تحدياتنا البيئية

تتمتع أبوظبي بتنوع بيولوجي ثمين وفريد، ونحن نسعى دوماً إلى تعزيز معرفتنا بشأن سُبل إدارة وحماية هذه الأصول الطبيعية القيمة، حيث يقدم التنوع البيولوجي العديد من خدمات النظام البيئي مثل احتجاز الكربون، ويوفر مصادر دخل للمجتمعات المحلية، ويمكن أن يحقق فوائد هائلة من خلال السياحة البيئية. كما يجب الحفاظ على القيم الجمالية والجوهرية للتنوع البيولوجي للإمارة، جنباً إلى جنب مع الممارسات التقليدية والتراوية مثل الصقارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة المحلية.

تزايد الضغوط على تنوعنا البيولوجي الثمين باستمرار، وهي تشمل تغيير استخدام الأراضي الذي يؤدي إلى اضطراب الموارد وتجزئتها، واستغلال الموارد الطبيعية مثل الرعي الجائر، والتجارة غير المشروعة في الموارد والأنواع، وإدخال الأنواع الغازية الدخيلة التي تتنافس مع الأنواع المحلية وتساهم في التلوث وتغير المناخ.

من بين الأنواع المعروفة في إمارة أبوظبي، هناك حوالي 70 نوعاً (2%) مهدداً، حيث تم تصنيفها على أنها من الفئات المهددة والمعرضة لخطر الانقراض بواسطة القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. أكثر الأنواع المهددة في هذه القائمة هي أسماك القرش والكيميرا والزلجاجات مع 17 نوعاً مهدداً، تليها الطيور بحوالي 15 نوعاً وأسماك بنحو 13 نوعاً مهددة.

13

نوعاً مهدداً
من الأسماك

15

نوعاً مهدداً
من الطيور

17

نوعاً مهدداً من
أسماك القرش
والكيميرا والزلجاجات

نطاق عملنا



خلال السنوات الخمس المقبلة، ستعمل هيئة البيئة - أبوظبي على ترسیخ صون التنوع البيولوجي بعمق في السياسات والتشريعات، وستدعوا إلى وقف التنمية الزاحفة إلى المناطق البيئية الحساسة. كما سنعمل على تعزيز التواصل مع المناطق محمية، خاصة بالنسبة للموائل الحرجة التي تحتاج إلى المزيد من التركيز مثل الصفائح الرملية والكثبان ذات الغطاء الشجري والسهول الرسوبية الشمالية أو السهول بين الكثبان، وتطوير خطة المحميات الطبيعية.

سنجري تقييمات أساسية شاملة للأنواع البرية والبحرية، ونطلق برامج مراقبة موحدة للأنواع والموائل الرئيسية، تغطي توزيع الأنواع وتقييم السكان، وحالة الموائل وغيرها من الجوانب الهامة.

سنعزز قدراتنا التنفيذية من خلال تطوير خطط دوريات المراقبة القائمة على المعلومات، وتحسين التخطيط والإيفاد المتكاملين وزيادة استخدامنا للتكنولوجيا مثل الطائرات بدون طيار.

كما سنضع رؤية واضحة للسياسة البيئية وإطار عمل للتنمية واستراتيجية لإدارة الامتيازات، بالإضافة للتعاون مع الشركاء لتعزيز التنظيم والحكومة وضمان التزامهم بإطار العمل.

سنقوم بتنفيذ مشروع رعي مستدام في مناطق رعوية محددة، ووضع خطط إدارة للمشروع ومراقبة حالته، وسنطور وننسق برامج الصون والاستعادة المبتكرة للموائل والنظم البيئية المهددة، مع توسيع نطاق جهودنا للسيطرة على الأنواع الدخيلة.

سنعمل أيضاً مع شركاء محليين مثل حديقة الحيوانات بالعين على برامج الصون وإعادة التوطين.

حتى يتسع لنا تحقيق كل ما تقدم ذكره، سنعمل على تحسين قدراتنا على جمع البيانات وإدارتها، بما في ذلك توسيع أنشطة البحث العلمي في مجال التنوع البيولوجي، وزيادة مشاركة الجمهور في الابحاث العلمية.



نتائجنا المرجوة

- الأطر القانونية والتنظيمية لصون وحماية الأنواع والموائل، داخل وخارج المناطق محمية
- تحقيق فهم أفضل لنطاق وصحة وتوزيع الموارد والأنواع الحرجية والحساسة بيئياً، مع التخطيط الفعال والتنفيذ المناسب للمحافظة عليها وحمايتها
- تعزيز المعرفة بالتهديدات التي تُشكلها الأنواع الغريبة الغازية، مع وضع خطط لإدارتها أو التخفيف من آثارها



مؤشرات الأداء

- المحافظة على 90 % من منطقة الموارد الحالية في أبوظبي
- المحافظة على نسبة 21 % من مساحة البيئة البرية و 21 % من مساحة البيئة البحرية كمحميات طبيعية
- تحسن عام في حالة الأنواع المهددة



أهدافنا الرئيسية

- تعزيز المراقبة لدعم استجابات الصون القائمة على الأدلة
- تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والسياسية للتنوع البيولوجي، والتنسيق مع أصحاب المصلحة لتنفيذها
- تقديم برامج الصون والاستعادة وضمان الإدارة البيئية المستدامة
- ضمان تمثيل التنوع البيولوجي واستدامة الموارد في شبكة المحميات في أبوظبي
- وضع وتنفيذ خطط وإطار تنظيمي للسياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية
- تعزيز برنامج الحفظ خارج الموارد الطبيعية لحفظ على أعداد أكثر مرونة وقابلية للحياة من النباتات والحيوانات الرئيسية



وضع التشريعات وإنفاذها لتعافي المصايد السمكية وتعزيز استدامتها

تحدياتنا البيئية

تمتد جذور المصايد السمكية إلى أعماق التراث في أبوظبي، إذ أن الصيد لا يزال يمارس في سبعة مواقع تجارية، وأكثر من 40 موقعًا ترفيهياً، حيث يوجد 2,818 صيادًا تجاريًا نشطاً و3,164 صيادًا ترفيهياً مرخصاً في أبوظبي، معظمهم من الوافدين، يساهمون في محصول صيد سنوي بقيمة 128 مليون درهم إماراتي.

إلا أنه من بين 28 نوعاً توجد لها تقييمات للمخزون، هناك 12 نوعاً تتجاوز المستويات المستدامة، وهي تشكل 61 % من إجمالي عمليات الإنزال و77 % من عائدات البيع بالجملة في عام 2019.

تشمل المحركات الرئيسية المستنفدة للمصايد السمكية في أبوظبي النمو السكاني، وزيادة التوسيع العمراني والتنمية الساحلية، والصيد غير القانوني أو غير المنظم، وقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تشمل تدهور الموارد الرئيسية وجودة المياه البحرية.

هذا الوضع له آثار على الاقتصاد والأمن الغذائي والبيئة. في السنوات السابقة، كانت موارد الصيد في إمارة أبوظبي عرضة للاستغلال المفرط، مع انخفاض مؤشرات الاستدامة وحجم المخزون عن المعدل المستهدف.

تجدر الإشارة إلى أن التوجه العام في هذا الصدد أصبح إيجابي في عام 2019، وذلك بفضل تدابير مثل الحظر الموسمي والقيود المفروضة على أحجام معدات الصيد.

يمكن أن يساعد استزراع الأحياء المائية في التصدي للصيد الجائر، ولكنه أيضاً يشكل تحديات بيئية محتملة مثل تراكم النفايات العضوية في قاع البحر، ومنافسة الأنواع الدخيلة للأنواع المحلية، وفقدان المناظر الطبيعية نتيجة لممارسة أنشطة استزراع الأحياء المائية في البحر، والاستنفاد المحتمل لموارد المياه الجوفية نتيجة استزراع الأحياء المائية خارج البحر.



نطاق عملنا



خلال السنوات الخمس المقبلة، ستضع هيئة البيئة - أبوظبي سياسات وتشريعات لمواصلة جهود تعزيز مصايد الأسماك في أبوظبي. كما سنقوم بتطوير وإصدار استراتيجيات وإرشادات ولوائح تنظيمية للمساعدة في نمو قطاع استزراع الأحياء المائية، حتى يتمكن من زيادة مساهمته في اقتصاد أبوظبي، وسنعمل أيضاً مع دائرة التنمية الاقتصادية ووزارة التغير المناخي والبيئة لتنفيذ أدوات التنظيم المخطط لها مثل بوابة تراخيص استزراع الأحياء المائية.

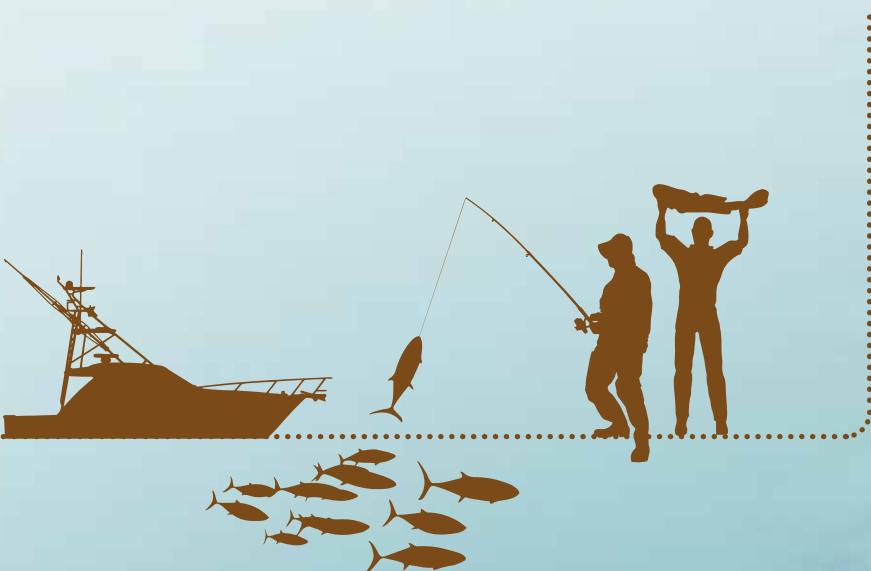
سنعمل على تحفيز تسويق استزراع الأحياء المائية، والسياحة البيئية، والابتكار من خلال تحديد نموذج مثالي لتسويقه اللؤلؤ المستزرع، وإجراء البحوث أو المساعدة في مجال الاستزراع المائي المتعدد وتعزيز فرص الأنشطة التجارية ذات الصلة.

سوف نعالج كذلك الصيد غير المستدام لأنواع الأسماك من خلال وضع حدود الصيد الفردي اليومي، وحدود لقوارب الصيد الترفيهي. سنقوم أيضاً بتعزيز التعاون مع جهاز حماية المنشآت الحيوية والسواحل للتصدي للصيد غير القانوني وغير المسجل وغير المنظم.

سنستفيد من التكنولوجيا في عمليات الإنفاذ والمراقبة، لضمان توفر المعلومات والبيانات الرئيسية.

نعمل على تعزيز برنامجنا الحالي للبحث والمراقبة وتقييم الموارد من خلال إنشاء مركز وسفينة أبحاث جديدة. كما سنجري دراسات حول البصمة الكربونية، وكثافة الطاقة والكريون الأزرق، وتقييم المصيد والجهود المبذولة في مصايد الأسماك الترفيهية. كما مستمر جهودنا لاستعادة الموارد الرئيسية، وتوسيع من خلال إجراءات مثل زراعة شتلات القرم وتركيب الشعاب المرجانية وأجزاء المرجان.

أخيراً، سنقوم بوضع برنامج لتوعية وتعليم الشباب الإماراتي تقنيات الصيد، وإطلاق مشروع تجريبي لاستزراع الأحياء المائية في قفص بحري.



نتائجنا المرجوة

- تعافي المخزون الإنتاجي لأنواع الأسماك التي تعرضت للاستغلال المفرط، وإعادتها إلى عتبات مستدامة
- إعادة مصايد الأسماك في أبوظبي إلى معايير الاستدامة الدولية



مؤشرات الأداء

- تحقيق 81% من الاستغلال المستدام لمصايد الأسماك
- تحقيق 30% من متوسط الحجم النسبي للمخزون السمكي
- تحقيق زيادة بنسبة 30% من إنتاج استزراع الأحياء المائية مقارنة بالصيد البري



أهدافنا الرئيسية

- وضع وتنفيذ سياسات المصايد السمكية واستزراع الأحياء المائية والخطط والتشريعات اللازمة لضمان الاستدامة
- اعتماد البحث المبتكر والرصد لدعم استعادة الموارد وتجديد المخزون
- تعزيز القيمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمصايد الأسماك واستزراع الأحياء المائية، وتوسيع جهود المشاركة والتوعية





أولوياتنا الرئيسية

قيادة تطوير السياسات
والتشريعات البيئية
المتكاملة

5

وضع وتقدير وعميم السياسات والخطط والتشريعات المتكاملة

1.5

الوضع الحالي

خلال مسیرتنا، حددت هیئة البيئة - أبوظبی مساراً واضحاً لتطوير السياسات والتشريعات لحماية جودة البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتحقيقاً لهذه الغایة، عملنا داخليناً على بناء القدرات وتقديم أفضل الممارسات.

لقد وضعنا إطار عمل لتطوير سياستنا البيئية في عام 2015، وقمنا بتحديثه في عام 2019 وأصدرنا ثلاثة أدلة إرشادية لاحقة حول التطوير والتقييم. وفي عام 2019، اعتمدنا أيضاً خطة طموحة لتطوير السياسات والتشريعات التي تستهدف المجالات البيئية الرئيسية. في عام 2020، انطلقنا في رحلة جديدة لتطوير السياسات والتشريعات التي تتبع الإرشادات والخطة المعتمدة من مجلس إدارتنا.

2015

وضعنا إطار عمل لتطوير
سياستنا البيئية



2019

قمنا بتحديث إطار
عمل سياستنا البيئية



2020

اعتمدنا السياسات
والتشريعات التي تستهدف
المجالات البيئية الرئيسية



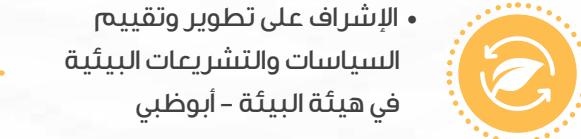
مؤشر الأداء

- تنفيذ 100 % من السياسات والتشريعات البيئية المخطط لها



أهدافنا الرئيسية

- الإشراف على تطوير وتقييم السياسات والتشريعات البيئية في هيئة البيئة - أبوظبي
- تضمين الاعتبارات البيئية في كافة السياسات والخطط والتشريعات المحلية والاتحادية



نطاق عملنا

• يشمل نطاق هذه الأولوية دعم تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات البيئية بما يتفق مع الخطة المعتمدة من مجلس إدارة هيئة البيئة - أبوظبي. في السنوات الخمس القادمة، سنركز على تطوير مجموعة محددة من السياسات والتشريعات لكل مجال من المجالات ذات الأولوية وتقييم فعاليتها وكفاءتها. وسنضمن أن أدوات السياسة والتشريعات المختلفة مدمجة جيداً في الجهات الأخرى والتخطيط القطاعي حسب الحاجة.



• سننشئ صندوق حماية البيئة وسنطور التشريعات اللازمة له. كما سنعمل على إنشاء مختبر سياسات لابتكار الجمهور، وسنعمل على إنشاء مركز استجابة للسياسات البيئية.



تقييم الروابط البيئية مع المجتمع والاقتصاد

2.5

الوضع الحالي

أجرت هيئة البيئة - أبوظبي تحليلًا وبحثاً مستمراً لدعم عملية تطوير السياسات، والعمل مع الشركاء لإدخال الاعتبارات البيئية في سياسة الابتكار في عام 2020، وسياسة الطاقة في عام 2019، والسياسة الصناعية في عام 2016، ومشروع تعزيز اقتصاد المحيطات المستدام في عام 2018، وتقرير حالة البيئة في 2017، ومشروع لتحسين الفعالية المؤسسية في 2016.

في الآونة الأخيرة، كنا نعمل داخلياً على تقديم أفضل الممارسات للتحليلات بما في ذلك تحليل القوى المحركة والضغوط والحالة والأثر والاستجابة وتحليل المقارنة المعيارية والتحليل الاجتماعي والاقتصادي. في عام 2020، قمنا بتطوير دليل جديد لتحليل السياسات يتواافق مع إطار السياسة العامة الجديد لمكتب أبوظبي التنفيذي وبدأنا في بناء القدرات لتطبيقه.

2019



سياسة الطاقة

2020



سياسة الابتكار

2018



مشروع تعزيز اقتصاد
المحيطات المستدام

2016



السياسة الصناعية



مؤشر الأداء

- تنفيذ 100% من سياسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي والصحي المخطط لها



أهدافنا الرئيسية

- إجراء تحليلات لتقدير الآثار البيئية على المجتمع والاقتصاد
- وضع وتقديم خطة عمل مشتركة مع دائرة الصحة في أبوظبي لمعالجة الآثار البيئية على صحة الإنسان



نطاق عملنا

يشير تحليل السياسة إلى الممارسات المستخدمة لتحديد مشكلة تتطلب التدخل الحكومي، وكذلك لوصف التدابير المطلوبة لحل هذه المشكلة من خلال إجراءات السياسة، وهذا يشمل جمع المعلومات حول المشكلة وسياقها وأسبابها، وتصميم ومقارنة أدوات السياسة، وتقييم بدائل السياسة القادرة على حل المشكلة أو التخفيف من حدتها. وكذلك التوصيات بشأن اتخاذ إجراء حكومي في المستقبل، أو عدم اتخاذ إجراء، هي النتيجة المرجوة لتحليل السياسات.



يشمل نطاق هذه الأولوية تحليل السياسات والبحوث لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة والموجهة نحو التأثير بالتعاون مع شركائنا، لضمان دمج الاعتبارات البيئية في السياسات القطاعية وتقديم المشورة لصنع القرار الذين يقررون بالتفاعل مع القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تشير هذه الترابطات إلى تأثير التغيير البيئي على المجتمع والاقتصاد، وكذلك تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية على البيئة.

في السنوات الخمس المقبلة، سنركز على تحسين الأطر والأدوات المتاحة لتحليل السياسات، وتقديم البحوث والتوصيات بشأن القضايا والاتجاهات التي قد تؤثر على قدرة أبوظبي على تحقيق أهدافها البيئية.

من خلال العمل مع أصحاب المصلحة والشركاء مثل دائرة الصحة، ودائرة التنمية الاقتصادية ودائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، سنواصل تقييم الآثار البيئية للسياسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المجتمع.

سنعمل مع دائرة الصحة لمشاركة البيانات ذات الصلة، ونهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لتحليل الارتباطات بين المواضيع البيئية والصحة. سنقوم أيضاً بتطوير أنشطة التوعية المشتركة مع دائرة الصحة والعمل على دمج المعلومات البيئية ذات الصلة، مثل مؤشر جودة الهواء، في منصاتها عبر الإنترنت.





أولوياتنا الرئيسية

اعتماد أنظمة قائمة على الأدلة لتحقيق الامتثال البيئي، وتطبيق نماذج عمل نافذة لتنظيم عمليات الترخيص وتحقيق الالتزام

6

التقييم والترخيص والامتثال والإنفاذ

1.6

الوضع الحالي

هيئة البيئة - أبوظبي هي السلطة المختصة المعنية بالقضايا البيئية في أبوظبي. نحن مسؤولون عن مراجعة طلبات الحصول على تراخيص المشاريع الصناعية والزراعية والبيئية، وضمان الحماية والاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية. تستمد سلطاتنا القانونية من أكثر من اثني عشر قانوناً مختلفاًً اتحادياًً ومحلياًً، والتي تمنحنا المسؤلية المباشرة والمفروضة فيما يتعلق بالتنظيم والامتثال وإنفاذ التشريعات في مختلف المجالات البيئية.

نقوم بمراجعة التشريعات البيئية المقترحة، وتحديد ومعالجة التغيرات التنظيمية، وتعديل التشريعات البيئية الحالية، وتحسين مراقبة الامتثال، وتعزيز قدرات الإنفاذ، ودعم تطوير المحاكم القضائية البيئية.

الغرض من هذه الأولوية الشاملة هو وضع وتنفيذ إطار تنظيمي شامل قائم على الإنفاذ في جميع التزاماتنا التوفير نهج مشترك وشامل ومتسلق مع أدواتنا التنظيمية.



مؤشر الأداء

- 95 % نسبة المرافق المرضخة المماثلة بشكل كامل للشروط البيئية



أهدافنا الرئيسية

- اعتماد تقييم وترخيص وامتثال وإنفاذ بيئي صارم لتعزيز السلطة القانونية للهيئة



نطاق عملنا

خلال السنوات الخمس المقبلة، سنركز على ترسیخ الإطار التنظيمي البيئي الأساسي، وتقديم الممارسات الحالية مقابل هذا الإطار لتحديد الثغرات والتناقضات.



سننشر استخدام أدوات الدعم التي طورناها ونواصل اعتماد تقنيات مبتكرة مثل المركبات بدون طيار، والتعرف على الصور، والاستشعار عن بعد لتعزيز أنشطة التصاريح والترخيص والإنفاذ البيئي. ينصب تركيزنا على تنفيذ التزاماتنا بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، لضمان حماية البيئة وخدمة المجتمع.

سنعزز التعاون مع دائرة القضاء والشركاء المعنيين لتعزيز فعالية الإجراءات التنظيمية ضد حالات عدم الامتثال المحددة، ووضع معايير للغرامات الإدارية.



٢.٦ إدارة الطوارئ البيئية

الوضع الحالي

بصفتنا السلطة المعنية بحماية البيئة في أبوظبي، يتضمن دورنا العمل مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى للاستعداد والاستجابة، وربما استعادة الوضع البيئي الطبيعي بعد الحوادث الطارئة. نحن مستعدون للعمل في دور قيادي أو داعم، حسب متطلبات الطوارئ.

لقد أنشأنا مركزاً لإدارة الطوارئ والأزمات في مقرنا، ووضعنا خطة إدارة الطوارئ والأزمات لتوجيه إدراة أي حادثة بيئية، بغض النظر عن الحجم أو الخطورة أو التأثير أو التهديد. نقوم بتدريب الموظفين في حالات الطوارئ ونتعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى في تطوير خطة استجابة محددة تستند إلى سيناريوهات محددة، ونشارك في التدريبات في حالات الطوارئ والأزمات على المستويات المحلية والاتحادية والإقليمية والدولية.



مؤشر الأداء

- تنفيذ 100% من خطط الطوارئ المعتمدة والمحددة للمخاطر والبيئية العالية



هدفنا الرئيسي

- تحقيق استجابات فعالة في الوقت المناسب للطوارئ البيئية



نطاق عملنا

كما هو الحال دائماً، نحن مستعدون للاستجابة لحوادث الطوارئ البيئية لحماية الأشخاص والبيئة والأصول. خلال السنوات الخمس المقبلة، سنعمل على بناء المزيد من القدرات في إدارة الطوارئ والأزمات، لتعزيز كفاءة التنفيذ والانتشار.



بالتنسيق مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى، سنعمل على زيادة الوعي بقدرات هيئة البيئة - أبوظبي في مجال الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، ووضع خطط مشتركة، وسنواصل ممارسة واختبار قدراتنا من خلال تدريبات الطوارئ.





أولوياتنا الرئيسية

الاستفادة من النظم
المتطورة لتحليل
البيانات لقيادة أنشطة
البحث والتطوير
والتنوع البيئي

7

جمع البيانات وتعزيز التحليلات المتقدمة

1.7

الوضع الحالي

للحماية بيئية أبوظبي والمحافظة عليها وإدارتها بشكل مناسب وفعال، من الضروري أن تُتخذ قرارات مستنيرة، وهذا يتطلب بيانات عالية الجودة، يتم جمعها بطريقة علمية، لتوفير أفضل المعلومات الممكنة لعلمائنا وصناع السياسات.

من الضروري أن يكون هناك فهم دقيق للبيانات والمعلومات المطلوبة. لهذا نستخدم الإطار التحليلي (العوامل المحركة والضغط والحالة والتأثيرات والاستجابات)، والذي تم تضمينه في برامج المراقبة المستمرة بالإضافة إلى تقاريرنا الدورية عن حالة البيئة.

لدينا حالياً بيانات قوية عن حالة جودة الهواء، وجودة المياه البحرية، والمياه الجوفية، والتربة، والموائل، ومصايد الأسماك، وبعض المجموعات التصنيفية. يمكن الوصول إلى الكثير من هذه البيانات بسهولة من خلال بوابتنا المكانية للبيانات البيئية (<https://enviroportal.ead.ae/map>) ونحن نواصل تقديم بيانات ومعلومات عالية الجودة في تقارير ومنشورات موضوعية منتظمة على موقعنا الإلكتروني (<https://www.ead.gov.ae/en/knowledge-hub/resources-materials>).

بالطبع هناك المزيد للتعرف عليه وفهمه ولا يمكننا قياس كل شيء، ولهذا السبب نركز مواردنا على تلك المناطق الأكثر عرضة للخطر، أو حيث نعتقد أن هناك حاجة ملحة للمزيد من المعلومات.



مؤشر الأداء

- 70 % من البيانات المتوفرة عبر الأقمار الصناعية مدمجة في قاعدة البيانات البيئية



هدفنا الرئيسي

- ضمان الحصول على البيانات في الوقت المناسب، وتحسين التحليلات وبخاصة التحليل الذكي للأعمال لتعزيز عملية صنع القرار



نطاق عملنا

في السنوات الخمس المقبلة، سنواصل دفع حدود التكنولوجيا المتقدمة لجمع المزيد من المعلومات في مجالات محددة. نحن نعمل مع شركائنا الاستراتيجيين في وكالة الإمارات للفضاء لتطوير وإطلاق مجموعة من الأقمار الصناعية لمراقبة حالة الأرض، وتحسين قدراتنا في جمع البيانات البيئية بشكل أكبر. سنواصل أيضاً استكشاف إمكانات الطائرات بدون طيار كوسيلة لجمع البيانات وبخاصة حول الموارد والأنواع.



سنعمل مع شركائنا الاستراتيجيين في هيئة أبوظبي الرقمية ومركز الإحصاء - أبوظبي على السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز دقة بياناتنا، وبالتالي تحسين درجة مؤشر النصف الإحصائي لدينا وضمان تناسق المعلومات مع الجهات الحكومية الأخرى. سنقوم أيضاً بتعزيز مساهمتنا في دعم إطار عمل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لتطوير الإحصاءات البيئية، وكذلك نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية ضمن مساهمتنا في الجهد الوطني والإقليمية والعالمية.

نولي الذكاء الاصطناعي اهتماماً كبيراً، حيث سنطور منصة بيانات ذكية للبيانات البيئية، ونظاماً متكاملاً لمراقبة البيئة البحرية قائماً على الذكاء الاصطناعي.

سندعم أيضاً مشاركتنا في برامج البحث العلمي بأدوات مثل تطبيق جمع بيانات الأنواع، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب من خلال تقديم تقارير منتظمة وإتاحة الوصول إلى البيانات.



تعزيز البحث والتطوير البيئي لإمارة أبوظبي

2.7

الوضع الحالي

لطالما كان العلم أساس عملنا، فقد أنشأنا مؤخرًا قسماً مخصصاً بالكامل لضمان تقديم بحوث على أعلى مستوى، مع التركيز على تطوير الشراكات مع معاهد البحوث لتعظيم كفاءتها وفعاليتها.

يساعد العلم والبحوث هيئة البيئة - أبوظبي في تعزيز القرارات الضرورية لحماية صحة الإنسان والبيئة. لذلك، نسعى إلى أن تقدم بحوثنا نتائج دقيقة علمياً، وذات جودة عالية باستمرار على المدى الطويل. كما يجب أن تكون هذه البحوث قادرة على الاستجابة بسرعة للقضايا الناشئة ولديها المرونة اللازمة للتكييف إذا اقتضى الأمر. اتباع نهجاً استباقياً في البحوث العلمية يعزز قدرتنا على الاستجابة بسرعة.



مؤشر الأداء

- تنفيذ 100 % من الأجندة البحثية المعتمدة



هدفنا الرئيسي

- تقديم جهود بحثية وتطويرية مؤثرة وموثوقة، بهدف سد الفجوات المعرفية لتعزيز الصون والإدارة البيئية



نطاق عملنا

على مدى السنوات الخمس المقبلة، سنقوم بتطوير وتفعيل أدوات البحث مثل الرسم البياني المعرفي وسجل الاحتياجات البحثية، وذلك لتعزيز معرفتنا ومساعدة الباحثين على المشاركة بنشاط معنا. يعتمد توفير البحث والحلول العلمية في الوقت المناسب وسريعة الاستجابة وذات الصلة على الشراكات والحوارات المستمرة مع الشركاء وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. لذلك سنواصل جهودنا لتعزيز شبكة من التعاون مع شركاء البحث.



سنستفيد من شراكة مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإنشاء «غريد أبوظبي» GRID - Abu Dhabi كمركز للبحوث والتطوير في هيئة البيئة - أبوظبي في مجال المعلومات البيئية.

نحن ندرك أيضاً أنه حتى تحقق أبحاثنا أقصى قدر من التأثير والفائدة، نحتاج إلى إيصال نتائج مساعينا من خلال مادة يسهل الوصول إليها ومفهومة وذات صلة.



تقديم برامج التوعية البيئية المطلوبة

3.7

الوضع الحالي

يؤدي الوعي المتزايد بأهمية حماية البيئة والحياة البرية إلى تغيير سلوكى واتخاذ قرارات مستنيرة تعتبر أساسية لاستراتيجيتنا. لذلك، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، بذلت جهوداً خاصة لتعزيز دور الشركاء، والتواصل مع المجتمعات وطلاب المدارس والصيادين والمزارعين والعاملين في القطاع الصناعي وصناعة القرار وغيرهم الكثير.

لقد قمنا بالفعل بإطلاق العديد من البرامج الناجحة للغاية والمعترف بها دولياً، والتي تستهدف طلاب المدارس والشركات والجهات الحكومية، وكذلك عامة الجمهور، وسنواصل تشغيلها مع العديد من الشركاء. في الوقت نفسه، نهدف باستمرار إلى تحسين قيمة هذه الخدمات، والبحث عن طرق أفضل وأكثر سهولة وفعالية لتوفير المعلومات وزيادة الوعي.



مؤشر الأداء

- 90 % نسبة الوعي البيئي للشركاء



هدفنا الرئيسي

- توفير الوعي البيئي المتكامل، والذي يتمحور حول أصحاب المصلحة والشركاء، وتوعية المجتمع المحلي والقطاعات المستهدفة



نطاق عملنا

على مدى السنوات الخمس المقبلة، سنواصل تشجيع الممارسات المستدامة بيئياً، من خلال المشاركة مع طلاب المدارس والشركات والجهات الحكومية والمجتمع ككل.

سنحقق ذلك من خلال البرامج التعليمية، وحملات التوعية العامة، ومجموعات الأدوات والموارد، بالإضافة إلى مبادرات التوعية المستهدفة لمجموعات محددة.

نحن نعمل بنشاط على تطوير أدوات مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت، ومنصات المشاركة الرقمية ذات الصلة بالعديد من شركائنا.







نحافظ على تراثنا الطبيعي . ضماناً لمستقبلنا
preserving our heritage • protecting our future

customerhappiness@ead.gov.ae
www.ead.gov.ae

هاتف : +971 2 6934444
فاكس: +971 2 4463339

هيئه البيئة - أبوظبي
ص ب 45553، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

